



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الخامسة عشرة (٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثانية والستون

الملحق رقم ٣٩ (A/62/39)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثانية والستون
الملحق رقم ٣٩ (A/62/39)

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الخامسة عشرة (٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255 2345

المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
١	١	الأول - المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الخامسة عشرة
٥	٤٢-٢	الثاني - جزء الجلسات العامة الرفيع المستوى
٥	٤-٢	ألف - افتتاح الدورة
٥	٦-٥	باء - عرض التقارير المتعلقة بالتنفيذ
٥	٤٢-٧	جيم - المناقشة
١٢	٧٥-٤٣	الثالث - المناقشة المواضيعية: "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"
١٩	٧٨-٧٦	الرابع - تقرير الفريق العامل
١٩	٨١-٧٩	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٩	٨٤-٨٢	السادس - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الخامسة عشرة
٢٠	٨٦-٨٥	السابع - اختتام الدورة
٢٠	٩٤-٨٧	الثامن - المسائل التنظيمية
٢٠	٨٩-٨٧	ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها
٢١	٩٠	باء - الحضور
٢١	٩٢-٩١	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٢١	٩٤-٩٣	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

المرفقات

٢٢	قائمة المشاركين في الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢٤	الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورتها الخامسة عشرة

الفصل الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الخامسة عشرة

١ - في ما يلي المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الخامسة عشرة:

المقرر ١/١٥

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكّد من جديد قرار الجمعية العامة ١٣٤/٣٣ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس آيريس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٢١٢/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٢) و٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣^(٣) وغيرهما من القرارات ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ ترحب بالتأييد الذي أبدى لعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ تسلم بتزايد الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة دعما لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع أخذها في

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس- ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع، E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢١٢/٦٠، التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء. التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

الاعتبار إعلان هافانا^(٤) وبرنامج عمل هافانا^(٥) اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة الأول لبلدان الجنوب الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي عُقد في هافانا في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وإعلان الدوحة^(٦) وبرنامج عمل الدوحة^(٧) اللذين اعتمدهما في الدوحة، قطر، مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي عُقد في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وإعلان مراكش وإطار مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب اللذين اعتمدهما المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في مراكش، المغرب، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وغير ذلك من مؤتمرات المتابعة الرفيعة المستوى التي أولت التعاون فيما بين بلدان الجنوب أولوية عالية لتكفل للبلدان النامية القدرة على التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة،

وإذ تحيط علماً بالتقريرين اللذين أُعدّا من أجل الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٨)،

١ - **تؤكد** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون فيما بين الشمال والجنوب، بل هو بالأحرى مكمل له؛

٢ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء على تعميق وتكثيف وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بجميع جوانبه، لا سيما عبر التعاون الثلاثي، باعتبار ذلك عملية متواصلة وحيوية، هدفها المساعدة على التصدي للتحديات التي تواجهها بلدان الجنوب، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الخارجة من حالات صراع والتي تعاني من أزمات؛

٣ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم جهود البلدان النامية، بطرق عدة من بينها، التعاون الثلاثي؛

٤ - **تكرر تأكيد** أهمية المساعدة الإنمائية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو دعماً لأنشطة عدة من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(٤) انظر A/55/74، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٦) A/60/111، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٨) انظر SSC/15/1 و SSC/15/2.

٥ - تحت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئتها على أن تدرج في برامجها، وعبر ما تنفذه من أنشطة على الصعيد القطري ومكاتبها القطرية، الطرائق الكفيلة بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز استخدام القدرات المحلية المتاحة في الجنوب والحث على تبادل أفضل الممارسات، وتلاحظ، في هذا الصدد، أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزال أحد المجالات المختلفة الأهم حاجة للموارد والمساعدة التي تقدمها الصناديق والبرامج؛

٦ - تؤكد من جديد أن الموارد العادية الموجودة حالياً ستمضي في تمويل أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجع هذه الوحدة على استكشاف واتخاذ مبادرات مكثفة وابتكارية وإضافية لتعبئة الموارد، من أجل جذب المزيد من الموارد المالية والعينية على السواء، بغية رفد الموارد العادية وغيرها من الأموال المخصصة للأنشطة التي تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٧ - تدرك ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومواصلة تنشيطه وتدعو الجمعية العامة إلى النظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى الثلاثين على إعداد خطة عمل بوينس آيرس وذلك في عام ٢٠٠٨ أو في موعد أقصاه الفصل الأول من عام ٢٠٠٩، وفي هذا الصدد، تدعو أيضاً الجمعية العامة إلى النظر في طبيعة المؤتمر وتاريخ عقده وطرائقه، مع اللجوء إلى أقصى حد ممكن إلى آليات التنسيق الموجودة حالياً في منظومة الأمم المتحدة؛

٨ - ترحب بعرض جمهورية الأرجنتين السخي استضافة مؤتمر رفيع المستوى تعقده الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٩) وتوصي بأن يعهد رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمهمة إجراء المشاورات اللازمة تحضيراً للمؤتمر المقترح؛

٩ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السادسة عشرة.

(٩) انظر الحاشية ١.

المقرر ٢/١٥

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها الخامسة عشرة،

تقر، لدورها السادسة عشرة المقرر عقدها عام ٢٠٠٩، جدول الأعمال المؤقت

التالي:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٣ - الإجراءات المنبثقة عن دورات اللجنة الرفيعة المستوى السابقة، ولا سيما دورتها الخامسة عشرة لعام ٢٠٠٧.
- ٤ - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
 - (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
 - (ب) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٥ - مناقشة مواضيعية (سيحدد الموضوع بناء على المشاورات التي سيجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء).
- ٦ - اعتماد تقرير الفريق العامل.
- ٧ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها السادسة عشرة.

الفصل الثاني

جزء الجلسات العامة الرفيع المستوى

ألف - افتتاح الدورة

- ٢ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، افتتح الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب رئيسُ الدورة، الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، وأدلى ببيان استهلاكي.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلت رئيسة الجمعية العامة ببيان.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.

باء - عرض التقارير المتعلقة بالتنفيذ

- ٥ - في الجلستين الأولى والثانية المعقودتين في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البندين ٢ و ٣ من جدول أعمالها.
- ٦ - وعرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التقريرين التاليين:
- (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومقررات اللجنة (SSC/15/1)؛
- (ب) النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSC/15/2).

جيم - المناقشة

- ٧ - استعرضت اللجنة الرفيعة المستوى في المناقشة العامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستراتيجية الاتجاهات الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ومقررات اللجنة نفسها.
- ٨ - ومن المواضيع الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة ضرورة تحديد مفهوم التعاون بين بلدان الجنوب في سياق عملية العولمة السريعة، التي واكبت ما شهدته من ديناميات جديدة للتجارة وأوجه تقدم سريعة في التكنولوجيا تغيرات، في طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لا سيما بين بلدان الجنوب. وقد أشير إلى أن برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب اتسع ليشمل مسائل إنمائية أوسع نطاقا، تتخطى الحدود، من بينها الحكم السليم؛ والأمن الغذائي؛ والأمراض الوبائية؛ مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء أيضا على أن مسألتي القدرة التقنية لدى البلدان النامية وبناء القدرات بشكل عام، ينبغي مواصلة اعتبارهما البندين الأساسيين لهذا البرنامج.

٩ - وطوال المناقشة، أشارت الدول الأعضاء إلى تزايد حجم ومعدل المبادلات بين بلدان الجنوب في الأنشطة التجارية والمالية والتكنولوجية ومشاريع التنمية. واعتُبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسا ليس لتشجيع التنمية فحسب، بل أيضا لتشجيع تبني القيم الشاملة التي يكرّسها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك سائر أوجه رفاه البشرية. وأعربت وفود عديدة عن سرورها لملاحظة تزايد التعاون بين البلدان النامية، مع أن بعضها أشار إلى أن بلدان الجنوب لم تستثمر بعد أقصى طاقاتها للتعاون فيما بينها.

١٠ - واعتُبر أيضا التعاون بين بلدان الجنوب نهجا رئيسيا لتسريع وتيرة التنمية ومساعدة البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، على تحقيق الأهداف المنفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التأكيد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، ولكنه بالأحرى عنصر مكمل له ولأشكال المساعدة الإنمائية التقليدية الأخرى. بيد أن بعض الوفود رأى في وجهة النظر هذه تعبيراً عن خشية جانب البلدان النامية من فقدان المساعدة الإنمائية من بلدان الشمال.

١١ - وعلى الصعيد العالمي، أُنقِص على أن هيكلية التنمية الدولية ينبغي أن توضع بشكل يعكس الدينامية الجديدة لبلدان الجنوب، ويعزز التمثيل العادل للبلدان النامية. وعلى الرغم من أن بلدانا عديدة قد حسّنت إلى حد كبير من آفاق مستقبلها الاقتصادي، فإن التوقعات العامة كانت مختلطة، مع ازدياد التفاوت في الدخل بين عدد من بلدان الجنوب. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء استمرار حالات التباين والتوزيع غير المتكافئ للمكاسب بين بلدان الجنوب وداخلها. وذكّر أن حتى المؤشرات التقليدية المستخدمة لتحديد المساعدة، مثل مستويات الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أن تكون مضللة إذ أن هذه الإحصاءات قد تخفي حالات اللامساواة المحلية الموجودة في بلد ما.

١٢ - ولإزالة، حالات اللامساواة هذه، اقترح أن يتم القيام بالمزيد من العمل لإرساء شراكات جديدة وذات طبيعة ابتكارية داخل بلدان الجنوب، لا سيما من خلال التعاون الثلاثي، والتشجيع على تبادل أفضل الممارسات.

١٣ - وأشير فضلا عن ذلك، إلى أنه يمكن الوصول بتأثير المبادرات الإنمائية إلى الحد الأقصى بضمان إقامة شراكات ابتكارية وشاملة من خلال مشاركة الشركاء من غير الدول، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والشبكات غير الرسمية فيها.

١٤ - وفي هذا السياق، أبرزت وفود عديدة الدور المهم للدول المتوسطة الدخل، ليس باعتبارها بلدانا مستفيدة فحسب، بل باعتبارها أيضا شريكة من خلال المبادلات بين بلدان الجنوب، لا سيما في مجالات مثل التعليم والخبرة التقنية وسائر أشكال الخبرات والمعارف المقدمة إلى بلدان الجنوب الأخرى. وتم التشديد على أنه لا ينبغي اعتبار هذه المبادلات مساعدة أو جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية أو بديلا عنها.

١٥ - وأكدت وفود ضرورة بذل الدول الأعضاء وشركائها في التنمية جهودا أقوى لترسيخ التعاون بجميع جوانبه فيما بين بلدان الجنوب وتكثيفه وتعزيزه، لا سيما عبر التعاون الثلاثي، باعتباره عملية مستمرة وحيوية للتغلب على التحديات التي تواجهها بلدان الجنوب وإسهاما قيما لتحقيق التنمية.

١٦ - وحثت البلدان النامية شركاءها في التنمية على الوفاء بما تعهدوا به في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من عبء الديون، وهذه مسألة ملحة للغاية نظرا لتدني المساعدة الإنمائية الخارجية في السنوات الأخيرة.

١٧ - وطلب عدد من الوفود إلى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة أن تعزز دعمها لإقامة شراكات ثلاثية، لا سيما لمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وطُرح اقتراح بأن تخصص البلدان المانحة مبالغ محددة من مساعدتها الإنمائية الرسمية لتمويل هيئات التعاون الثلاثي من خلال الأمم المتحدة، وخاصة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. وأعرب وفد آخر عن ضرورة استمرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الثلاثي، وخاصة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٨ - وبشكل عام، أكدت وفود عديدة ضرورة أن تكون الشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية نتيجة لعملية يحركها الطلب، بحيث تتمكن الجهات مقدمة المساعدة الإنمائية والمستفيدون من تولي زمام المشاريع والبرامج الهامة لتنفيذها على الصعيد الوطني بشكل فعال.

١٩ - وأُتفق على ضرورة تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية لإتاحة تعاون أكثر فعالية فيما بين بلدان الجنوب. إضافة إلى ذلك، تم التشديد على أن للتكامل الإقليمي ودون الإقليمي القدرة على تحسين آفاق بلدان الجنوب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢٠ - وذكر أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي ألا يُفصل نظريا عن الجهود الإنمائية العالمية. بل ينبغي أن يتسق مع الاتفاقات الدولية، من قبيل توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وأن يدعم المبادئ المبينة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وتتضمن تلك المبادئ مبدأ تسلم البلد زمام الأمور، وإعطاء الصدارة للاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفقر في البلدان المتلقية للمعونة، والتواءم مع عمليات البلد وإجراءاته، والتركيز على بناء القدرات المؤسسية في البلد المتلقي للمعونة.

٢١ - - وتم التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عدد من المبادرات وفي مؤتمرات شتى، كذلك التي عقدتها في السنوات الأخيرة مجموعة الـ ٧٧، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة الرابع عشر الذي عقده بلدان حركة عدم الانحياز في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ودُعيت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى القيام، حيثما أمكن، بتنفيذ مقررات شتى اتخذتها مؤتمرات قمة مجموعة الـ ٧٧ ومؤتمرات أخرى رفيعة المستوى تناولت مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - وأعرب عدد من الوفود عن سروره إزاء اعتماد كيانات الأمم المتحدة ومنظماتها الإقليمية مزيدا من نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساتها وبرامجها التنفيذية، وخاصة في مجال التصدي للتحديات الإنمائية الإقليمية والعبارة للحدود الوطنية. وإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، نظرا لعالمية عضويتها وحيادها واستقلاليتها السياسية، تمثل الوسائل الرئيسية الكفيلة بحفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه وتعزيزه.

٢٣ - وسلطت منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المشاركة في النقاش الضوء على ما اضطلعت به من عمل اعتمدت فيه نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

٢٤ - ولمواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، جرى تشجيع وكالات الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور أساسي، كل في مجال تخصصها، لتعزيز الشراكات بين البلدان النامية؛ وتشجيع ونشر أفضل الممارسات ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف التقنية والتكنولوجيا في الجنوب؛ وتيسير التواصل بين الخبراء والمؤسسات في البلدان النامية. وأوصى أيضا بأن تُستكشف الجوانب المتصلة بالتجارة لهذه المواضيع ضمن إطار الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقدها في غانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبشكل

عام، أوصى بجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءاً مزوداً بالموارد الكافية من أجزاء الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ولذا تم تشجيع الوحدة الخاصة على تعزيز تبادل المعلومات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الوكالات المعنية في بلدان نامية مختلفة.

٢٥ - وطلب إلى الأمم المتحدة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمسألة شاملة تقع في صلب البرنامج الإنمائي لجميع أجهزة الأمم المتحدة على صعيد المقر والصعيد القطري. وذكّر أن الهدف من وراء ذلك هو تيسير زيادة جمع البيانات، وإعداد التقارير وتشجيع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها على اعتماد نهج موجه أكثر نحو التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٦ - واقترح أيضاً أن يدمج جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن تصميم برامجه العادية وصياغتها وتنفيذها. إضافة إلى ذلك، يجب إدخال مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب استعراض منتصف المدة الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٢٧ - وشملت مقترحات أخرى بشأن تعميم سياسات وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب الاستفادة بصورة أكثر فعالية من نظام المنسقين المقيمين في التنفيذ على الصعيد القطري. وجرت أيضاً مناقشة الحاجة إلى تعزيز مراكز التنسيق فيما بين بلدان الجنوب وتوسيعها على الصعيد القطري.

٢٨ - وفي الواقع، كانت الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة ترسيخه من خلال عمل الدول الأعضاء، وشركاء التنمية في كل من القطاع العام والخاص، ووكالات الأمم المتحدة، من المواضيع الرئيسية الأخرى المنبثقة عن المناقشة. ومع أن بعض منظمات الأمم المتحدة قد أحرزت تقدماً في مجال إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب برامجها، أعرب عن القلق لأن هذا الإدماج لم يتحقق بالكامل.

٢٩ - وطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، وبشكل خاص إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن تعالج مسألة وجود ثغرات في المعلومات والمعارف المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعربت وفود عن تأييدها لإنشاء نظام معلومات ملائم ومنظم وفعال، ليزود جميع البلدان بالتفاصيل حول قدرات بلدان الجنوب وحول فرص التعاون المتاحة. ومن شأن كمّ المعلومات من هذا النوع أن يمكن أيضاً من تبادل أفضل الممارسات.

٣٠ - وحثّت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تقديم دعمها المالي بسخاء إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بريس - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. إضافة إلى ذلك، أوصى بتعزيز صندوق

الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره آلية التمويل الرئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب.

٣١ - وأوصي بأن تجتمع اللجنة الرفيعة المستوى على نحو أكثر تواتراً، واقتُرح عقد اجتماعات غير رسمية بين الدورات بحيث يمكن استعراض تنفيذ القرارات.

٣٢ - وأعربت وفود عن رغبتها في زيادة التمويل المقدم لمشاريع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي تستخدم استراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. علاوة على ذلك، أعربت دول أعضاء عن رغبتها في زيادة استخدام موارد بلدان الجنوب، ولا سيما خبراتها وخبراتها، في البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٣ - وسلط بعض الوفود الضوء على نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين كمساهم محتمل في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك نظراً للمعارف الخاصة التي يملكها المنسقون المقيمون عن الأولويات الوطنية والمتطلبات والإمكانات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣٤ - وأشار أحد الوفود إلى أن مراجعة استراتيجية "الاتجاهات الجديدة" التي تطبقها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي ترجمتها إلى إطار عمل لتوجيه الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات القادمة. واقتُرح، من ضمن أمور أخرى، تضمين الاستراتيجية المراجعة لإجراءات وأدوات تُدرج كجزء من موضوع مشترك بين القطاعات من مواضيع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، و كجزء من الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٣٥ - ومن الضروري أن تكفل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. إلا أنه وفي حين أعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى التنسيق والاتساق، شددت وفود أخرى على ضرورة استخدام الموارد الشحيحة وفقاً للأولويات بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى تحسين تنفيذ البرامج.

٣٦ - وشدد عدد من الدول الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز قدرات الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما احتياجاتها من الموظفين والتمويل، عن طريق تقديم مقترحات عملية. وذكر أن توفير المزيد من الموارد وتعزيز القدرات بمنحان الوحدة الخاصة وسيلة أفضل للاضطلاع بولايتها.

٣٧ - وبصرف النظر عن دور الوحدة الخاصة في تنسيق وتيسير عقد الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أوصيت الوحدة بتوسيع نطاق دورها في مجال اعتماد الآليات الابتكارية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز الروابط بين الأعمال التجارية وإنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣٨ - وشدد بعض الوفود على دور الوحدة الخاصة في مجال الدعوة، عندما تقوم بإشاعة المعارف وإتاحة تبادلها فيما بين البلدان النامية. ويتعين تنفيذ هذه الأنشطة بالتنسيق مع الآليات والكيانات الأخرى، مثل خطة العمل الاستراتيجية لآسيا وأفريقيا ومع مركز الجنوب. وفي هذا الإطار ذاته، حثت الدول الأعضاء الوحدة الخاصة على تكثيف جهودها لحشد الموارد من خلال آليات ابتكارية جديدة بغية المساعدة في تعميق الأثر الناجم عن الترتيبات فيما بين بلدان الجنوب والترتيبات الثلاثية الأطراف.

٣٩ - وحثت وفود الوحدة الخاصة على المساعدة في تعميق ترتيبات التعاون الثلاثي وترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وحثوها بصفة خاصة على إعداد قائمة مفصلة بمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وطلب من الوحدة الخاصة أيضا أن تقدم تقريرا بشأن الإنجازات والتدابير المحددة التي دعمتها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما أعرب عن الحاجة إلى تحديد تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري.

٤٠ - وتضمنت التوصيات المحددة المختلفة المقدمة لتعزيز أعمال الوحدة الخاصة تحديث وتطوير شبكة المعلومات من أجل التنمية (WIDE) للتعجيل بتشغيل هذه الأداة؛ حيث جرى التسليم بوجوب تحسين النظام أداءه في مجال جمع المعلومات وتوفيرها. واقتُرح تمكين الحكومات من رصد استخدام هذه الأداة.

٤١ - ويتعين على الوحدة الخاصة استكشاف إمكانية التعاون مع مجموعة البنك الدولي ومع المصارف الإنمائية الإقليمية من أجل تعزيز استثمار بلدان الجنوب في القطاع الخاص وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتعين إجراء تقييم مستقل لأعمال الوحدة الخاصة بغية تحديد المجالات التي يلزم التحسين فيها، كما ينبغي أن تكون مناقشة التقييم واردة في جدول أعمال الدورة الستين للجنة الرفيعة المستوى.

٤٢ - وختاما، وإذ جرت الإشارة إلى الذكرى السنوية الثلاثين المرتقبة لوضع خطة عمل بوينس آيرس (١٩٧٨)، دعت الوفود إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وتكرمت الأرجنتين بعرض استضافة المؤتمر في بوينس آيرس، وحظي العرض بتأييد وفود البلدان.

الفصل الثالث

المناقشة المواضيعية: "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"

٤٣ - في الجلسة الرابعة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البند ٤ من جدول أعمالها.

٤٤ - وقدم مقرر اللجنة الرفيعة المستوى، الذي تولى إدارة المناقشة المواضيعية ، أعضاء حلقة النقاش الستة^(١٠).

العرض الأول

٤٥ - أشار مقدم العرض المعنون "تحسين تنسيق وترايط دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب" إلى أنه بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة لبلدان الجنوب الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، في هافانا، كوبا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وفي الدوحة، قطر، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اتخذ قادة الجنوب خطوات هامة تجسد تصميمهم على زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من حيث النطاق والبعد. وطلبت خطة عمل الدوحة، من ضمن ما طلبت، من الأمين العام اتخاذ تدابير ملموسة لمواصلة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلزم، في المقام الأول، توفير المزيد من الموارد المالية والبشرية لتمكينها من اضطلاعها بمسؤولياتها كاملة، بخاصة عبر تعبئة الموارد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لاسيما عبر التعاون الثلاثي.

٤٦ - ويتعين بالطبع أن توضع الاستراتيجيات والتوجهات المتعلقة بالتعاون الإنمائي المتبادل بطريقة تعالج المشاكل والتحديات التي تواجهها أفقر البلدان النامية. إذ يتعذر على البلدان النامية مواجهة هذه التحديات وحدها.

(١٠) إن الآراء التي أعرب عنها أعضاء حلقة النقاش لا تعبر بالضرورة عن آراء أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٧ - ويتعين على منظومة الأمم المتحدة تعزيز تنسيق أعمالها واتساقها لتمكين من دعم برنامج بلدان الجنوب.

٤٨ - وللوحدة الخاصة دور هام تؤديه. ويشتمل هذا الدور على دعم التعاون التقني داخل بلدان الجنوب وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في أعمال جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وتيسير التعاون الثلاثي بين الشمال والجنوب. كما أن الوحدة الخاصة مدعوة لتكثيف جهودها لتنفيذ مختلف المهام التي تكلفها بها مؤتمرات قمة مجموعة الـ ٧٧ وغيرها من المؤتمرات الرفيعة المستوى، ذات الصلة بالتعاون بين بلدان الجنوب في شتى الميادين.

٤٩ - كما يلزم دعم الترتيبات والآليات المتعددة الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، دُعي الشركاء في التنمية، في البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة إلى إبداء السخاء في دعم صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز-غويريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية. ودُعي الشركاء في التنمية من البلدان النامية أيضا إلى توفير الدعم اللازم إلى الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب.

٥٠ - وبناء على ذلك، يتمثل التحدي في توصل جميع الشركاء في الجنوب والشركاء من الشمال على حد سواء إلى ترجمة الدينامية الجديدة النابعة من الجنوب إلى قوة لوضع معايير إنمائية منصفة وعالمية. ومما لا شك فيه أن لمنظومة الأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في هذا الشأن.

العرض الثاني

٥١ - أشار مقدم العرض المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" إلى أن تبادل الخبرات والتجارب يشكل أحد أحجار الزاوية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن استخدام الشراكات لإقامة التعاون الثلاثي، التي تشمل استثمار خيرة بلدان الجنوب على أن تدعمها أموال تقدمها بلدان الشمال أو منظمات متعددة الأطراف، لمساعدة البلدان التي تعيش مرحلة إنمائية أقل تقدما.

٥٢ - وفي وسع منظومة الأمم المتحدة، بامتدادها العالمي، أن تساهم عبر هيئاتها الإقليمية في ترسيخ طريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكنها توحيد جهود

التعاون، بالانتقال من تنفيذ مشاريع مخصصة لأغراض محددة إلى اعتماد نهج أكثر اتساقاً وتنسيقاً. إضافة إلى ذلك، يمكنها اعتماد وسائل للتمويل، بما فيها تقاسم التكاليف، تتضمن عناصر محددة بوضوح.

٥٣ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع مشاركة جميع أصحاب الشأن في تخطيط وصياغة ورصد تنفيذ البرامج التي ينبغي أن تتمحور حول احتياجات البلد المحددة. إذ أن هذا الأمر يساعد على خلق إحساس في البلد بامتلاكه المشاريع، مما يساهم في إنجازها. وتعتمد فعالية أي مشروع على قيام البلدان التي تستفيد من المشاريع بتقييم الفوائد التي يعود عليها الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة وبمقارنتها مرجعياً بمؤشرات متفق عليها.

٥٤ - ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشجيع هيئات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني على العمل عن كثب مع الجهات التنسيقية الوطنية لتعزيز هذا التعاون.

٥٥ - ويمكن للوحدة الخاصة التدقيق في مواطن قوة الشركاء في التنمية (أي، بلدان الجنوب الأكثر تقدماً) ومتطلبات البلدان النامية المحتاجة، ويمكنها الإعلان عن المعلومات التي تحصل عليها عن هذا الموضوع. وقد يؤدي الكشف عن هذه المعلومات على الصعيد الإقليمي إلى التوصل إلى حلول أفضل للمسائل المبيّنة، بخاصة المسائل التي تتخطى الحدود. كما يمكنها التشجيع على زيادة مشاركة البلدان المتقدمة النمو ورفع مستوى إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

المناقشة العامة

٥٦ - أشير، في المناقشة التي أعقبت العرضين الأول والثاني، إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقوم على أساس الطلب، إذ أن استراتيجية التعاون على أساس العرض يمكن أن تهدد استمرارية مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أن بعض المصاعب تبرز أحياناً لمطابقة الاحتياجات بالموارد. ويشكل إنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات لتبادل المعارف والخبرات إحدى وسائل معالجة هذه المسألة، وتوجد إحدى هذه الشبكات في بانكوك.

العرض الثالث

٥٧ - أشار مقدم العرض المعنون "دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" إلى أن اليونيدو مسؤولة عن توفير الدعم في مجالي التنمية الصناعية والصناعة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأدت دورا في تحليل الشراكات بين بلدان في الجنوب ومسحها وبنائها وحفز التجارة والتعاون على الصعيد الإقليمي. ويتمثل الغرض من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تيسير المشاركة الفاعلة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٥٨ - واليونيدو في صدد إنشاء مراكز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عدد من البلدان المنخفضة الدخل بهدف تعزيز وتيسير تبادل التجارب والخبرات ووسائل الإدارة لتنمية القدرات الإنتاجية في الجنوب. وستعمل هذه المراكز على تبيان وتكرار أفضل الممارسات في خلق الثروات عبر النمو الصناعي. وستنسق في ما بينها لإعداد برامج مشتركة، مع أخذها في الاعتبار الميزات المقارنة الموجودة لدى المشاركين فيها.

العرض الرابع

٥٩ - ركز مقدم العرض المعنون "بناء آليات فعالة للتعاون متعدد المستويات فيما بين بلدان الجنوب" على ركنين من أركان هيكلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهما: ضرورة وجود منتدى للتنمية بين بلدان الجنوب وشبكة بين كليات الجنوب. وأشار مقدم العرض إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسألة شائكة، تتطلب اعتماد نهج متعدد الاختصاصات ونهجا جديدا للعلاقات بين بلدان الجنوب، يتعين منهما استثمار قدرات بلدان الجنوب.

٦٠ - ولأن التنمية البشرية، بجميع جوانبها، يمكن أن تكون مواضيع مشمولة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما الأمن والتحديات المترابطة، تنشأ طلبات معقدة وتبرز الحاجة إلى توافر مهارات في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وبالتالي، يلزم على البلدان النامية العمل عن كثب مع جميع أصحاب الشأن، من مثل المجتمع المدني والأوساط التجارية، لوضع أهداف مشتركة.

٦١ - وإن توافر منتدى مشترك بين بلدان الجنوب يتيح لها فرصة التكلم بلغة متجانسة، ويكون مكانا معروفا تستخدمه للتوصل إلى توافق في الآراء. ويمكن أن يكون ذا طابع غير رسمي لكن يعمل كمؤسسة برلمانية؛ أي، يكون بمثابة مؤسسة تداولية لا تضع القواعد. ويسعى، من ضمن أمور أخرى، إلى المساهمة في تنفيذ خطط العمل التي اعتمدها مؤتمر قمة

مجموعة الـ ٧٧، ويحفز عملية حشد الأموال للتعاون، والتأثير في الرأي العام لصالح هذا التعاون وتعزيز برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٢ - أما شبكة الكليات بين بلدان الجنوب، فإنها تلبي احتياجات بناء القدرات في مجال دبلوماسية التنمية المتعددة الأطراف. وتقدم الدعم الفكري لتنفيذ هذه الدبلوماسية وتؤدي دور الشبكة الفكرية التي يمكن أن ترفع من مستوى الاتساق في صنع السياسات العامة. وتدعم منظومة الأمم المتحدة في مجال الإجراءات التي تتخذها بشأن التنمية.

المنافسة العامة

٦٣ - أشير، في المناقشة التي أعقبت العرضين الثالث والرابع، إلى أنه يلزم على منظومة الأمم المتحدة مساعدة البلدان على بناء قدرتها الداخلية لتكون أكثر جاهزية للتعامل مع المسائل التي تتخطى حدودها.

٦٤ - وأشار أحد الوفود إلى الافتقار إلى المؤسسات الفعالة التي تساعد على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي حين أن بناء المؤسسات أمر مهم، إلا أن على الدول الأعضاء مسؤولية تحديد أولوياتها في هذا المجال. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تحدد مدى مشاركة كل من المؤسسات المتعددة الأطراف في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر وفد آخر أن التعاون الدولي من أجل التنمية ينبغي أن يلبي احتياجات الجهات التي تتلقى المساعدات.

٦٥ - وينبغي الحرص على عدم النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من منطلق التعاون التقليدي. وأشار مقدم العرض المعنون "دور اليونيدو في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" إلى أنه بينما يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مفهوما قديما، فإن نموذج اليونيدو الجديد لهذا التعاون يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٦٦ - ويمكن أن تركز منظومة الأمم المتحدة في الجهود الإضافية التي تبذلها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الوسائل التي تكفل نزع السمة السلبية التي تُلصق بهذا التعاون، وذلك عبر التوعية ونشر المعلومات. كما يمكن للمنظومة أن تبين أوجه التنوع والابتكار وتعززها بين البلدان النامية، بحيث يتسنى تحديد المجالات التي يمكن فيها إقامة التعاون المذكور. وإن تحديد أوجه التآزر والتكامل بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، ونشر هذه المعلومات أمور يمكنها المساهمة في القضاء على الاعتقاد المغلوط السائد أن أشكال التعاون هذه ينافس بعضها البعض الآخر. وبما أنه لا يمكن للمنظومة

ولبلدان النامية فعل الكثير بدون موارد لتيسير تنفيذ الأنشطة، ينبغي للمنظومة تكثيف الجهود التي تبذلها لتعبئة الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٧ - ويساعد التعاون بين منظمات منظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويلزم أيضا رفع مستوى تنسيق الجهود المبذولة لتحسين استخدام الموارد وأوجه التآزر التي يمكن خلقها بين الوكالات.

٦٨ - وأشار أحد الوفود إلى أنه يمكن إيلاء النظر للطرق التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة اتباعها للمساعدة على اعتماد نهج جديدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والطريقة التي تتيح لها استثمار خبرتها لتبيان المجالات ذات الأولوية التي في وسع البلدان النامية التعاون فيها لرسم السياسات المناسبة لها، والطريقة التي يمكن للدول الأعضاء اعتمادها لتعزيز قدرة كيانات الأمم المتحدة (اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال) في مجال إقامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكيف يمكن للمنظومة تعبئة الموارد المالية لإقامة هذا التعاون. وأشار إلى أن السياسات التي تُرسم ينبغي أن تكون عملية وذات منحى تطبيقي، وأن توفر توجيهات كلية وتساعد على نقل المعلومات.

العرض الخامس

٦٩ - شدد مقدم العرض المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعزيز الروابط بين البيئة والتنمية" على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من بينها الغاية ٧ المتعلقة باستدامة البيئة والغاية ٨ المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية.

٧٠ - وأدت الأمم المتحدة دورا محوريا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي وسعها ترسيخ هذين النوعين من التعاون. ويلزم استحداث استراتيجيات تعاون فيما بين بلدان الجنوب خاصة بالبيئة والتنمية تصاحبها آليات لتنفيذها. علاوة على ذلك، يتعين وضع برامج لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز المنظمات الإقليمية الموجودة حاليا. وفي وسع الأمم المتحدة دعم مبادرات نشر المعلومات والخبرات.

العرض السادس

٧١ - ذكر مقدم العرض المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على صعيد القطاع الخاص" أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل نهجا وأداة في مجموعة من الأدوات مخصصة للتصدي للتحديات الإنمائية. وعلى

مستوى القطاع الخاص، يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب إحدى الجهات المانحة الثنائية إحدى الجهات الدائنة المتعددة الأطراف على المخاطر، بالتعاون مع الحكومة.

٧٢ - ويمكن للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفها جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، نشر أفضل الممارسات المتبعة في مجال الشراكات. ويمكنها أيضاً أن تمول دراسة بشأن دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إضافة إلى ذلك، يمكنها أن تشكل مصدراً للبيانات، وعلى سبيل المثال، عن حجم المساهمات التي تخصصها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٣ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تؤيد مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات على الصعيد العالمي. إضافة إلى ذلك، في وسعها النظر في ما تعتمد عليه البلدان من قوانين ولوائح قانونية ذات صلة بالشركات المحلية والمؤسسات الخيرية الخاصة بغرض التشجيع على تقديم مثل هذه الأموال.

المناقشة العامة

٧٤ - تم، في المناقشة التي أعقبت العرضين الخامس والسادس، التأكيد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتخطى دائرة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن في وسع الأمم المتحدة، بفضل امتدادها العالمي، أن تبين أوجه التكامل والتآزر في الشمال وفي الجنوب بغرض تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٧٥ - وأشار مدير الجلسة، لدى احتتامها، إلى ضرورة إنشاء آليات جديدة لحفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ورفع مستوى التنسيق بين منظمات منظومة الأمم المتحدة وزيادة الدعم لتعبئة الموارد. وينبغي لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية مساعدة البلدان على استحداث الاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الفصل الرابع

تقرير الفريق العامل

- ٧٦ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البند ٥ من جدول أعمالها.
- ٧٧ - وعرض رئيس ومقرر الفريق العامل ونائب رئيس اللجنة، تقرير الفريق العامل.
- ٧٨ - واعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة

- ٧٩ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البندين ٦ و ٧ من جدول أعمالها.
- ٨٠ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة عشرة (انظر الفصل الأول، المقرر ٢/١٥).
- ٨١ - وموجب المقرر نفسه، حولت اللجنة رئيسها التشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية للدورة السادسة عشرة وإبلاغ الدول الأعضاء بالقرار الذي يُتخذ بناء على تلك المشاورات قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة لتمكين الوفود من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

الفصل السادس

مشروع التقرير

- ٨٢ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البند ٨ من جدول أعمالها.
- ٨٣ - وعرض المقرر، ريموند لاندفلد (سورينام)، مشروع تقرير اللجنة.
- ٨٤ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر في مهمة إنجازه.

الفصل السابع

اختتام الدورة

- ٨٥ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدلى المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان ختامي.
- ٨٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيانات ختامية مجموعة الـ ٧٧ والصين والاتحاد الأوروبي ومدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الفصل الثامن

المسائل التنظيمية

ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها

٨٧ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورتها الخامسة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد عقدت اللجنة خمس جلسات (الأولى إلى الخامسة) وعقدت اللجنة أيضا جلسة تنظيمية في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٨٨ - وترد المعلومات المتعلقة بإنشاء اللجنة وخلفتها وتاريخها وتطورها الزمني وتقارير دوراتها السابقة في التقارير المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة^(١١).

٨٩ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعا إلى عقد الدورة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور

٩٠ - حضر الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر الدورة أيضا الدول غير الأعضاء التي لها بعثة مراقبة دائمة في المقر؛ واللجان الإقليمية؛ والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج وسائر الكيانات التابعة للأمم المتحدة؛ والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تتلقى دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها؛ والمنظمات الحكومية الدولية التي تحضر بصفة مراقب؛ ومنظمات القطاع الخاص ومؤسساته

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ والتصويب (A/35/39 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/58/39)، والمرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39).

ووكالاته التي تلقت دعوة لحضور المناقشة المواضيعية؛ والأفراد الذين تلقوا دعوة خاصة لحضور الدورة كأعضاء في حلقات النقاش. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٩١ - انتُخب بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: ناصر عبد العزيز الناصر (قطر)

نواب الرئيس: إيسابيل دي خيسوس دا س. غودينو مانويل (أنغولا)

سيرغي أ. راشكوف (بيلاروس)

ناتاليا كيتنافالي (إيطاليا)

المقرر: ريموند لاندفلد (سورينام)

٩٢ - وأقرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب توصية الرئيس بأن يتولى سيرغي أ. راشكوف رئاسة الفريق العامل. وأُتفق لاحقاً على أن يكون الرئيس أيضاً مقرراً للفريق العامل.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٩٣ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب جلستها التنظيمية في نيويورك في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ لانتخاب مكتب الدورة الخامسة عشرة وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

٩٤ - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المشروع (SSC/15/L.2) وتنظيم الأعمال (SSC/15/L.3) لدورتها الخامسة عشرة. وأُجريت مناقشة عامة بشأن البندين ٢ و ٣ في الجلسات العامة يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقد أُسندت إلى الفريق العامل، الذي تقرر أن يبدأ أعماله في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، مهمة النظر في بنود جدول الأعمال ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من أجل المناقشة الموضوعية وأُنيطت به مهمة تقديم توصيات إلى اللجنة. وترد في المرفق الثاني قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، السنغال، سورينام، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قطر، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، ناميبيا، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

الوكالات المتخصصة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ منظمة العمل الدولية؛ اليونسكو؛ منظمة الصحة العالمية؛ منظمة السياحة العالمية.

المنظمات الحكومية الدولية

منظومة التكامل لأمريكا الوسطى؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ الشركاء في مجال السكان والتنمية.

المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات التي وُجّهت إليها دعوة للمشاركة بصفة مراقب الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة؛ منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون.

الأفراد الذين وجهت لهم دعوة للمشاركة كمتكلمين رئيسيين و/أو كمشاركين في حلقة النقاش:

منير أكرم (رئيس مجموعة الـ ٧٧)

داتو رجاء زهراتون رجاء زين العابدين (المدير العام السابق لوحدة التخطيط الاقتصادي، مكتب رئيس وزراء ماليزيا)

فاتو حيدرا (مديرة فريق البرامج الخاصة، اليونيدو)

عوني بهنام (رئيس المعهد الدولي للمحيطات)

خالد أبو زيد (المدير الإقليمي لبرنامج إدارة الموارد المائية، مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا)

دانييل روند (رئيس تنمية الشراكات، المؤسسة المالية الدولية)

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الجلسة التنظيمية، نيويورك، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ (SSC/15/L.1)

جدول الأعمال المؤقت المشروح، بما في ذلك قائمة الوثائق (SSC/15/L.2)

مذكرة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (SSC/15/L.3)

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومقررات اللجنة (SSC/15/1)

النظر في التقارير المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSC/15/2).

